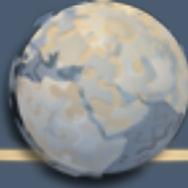


Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

بعد الإطاحة باللواء محلا... شعبة الاستخبارات العسكرية على صفيح ساخن



البحوث والدراسات

الأحد 31 مارس 2019

بعد الإطاحة باللواء محلاً... شعبة الاستخبارات العسكرية على صفيح ساخن



تعيين محلاً (2015) فصل سابق من الصراع بين ماهر وبشار

يترك اللواء محمد محلاً منصبه في شعبة الأمن العسكري (24 مارس 2019) بنفس وتيرة الجدل الذي أثاره تعيينه رئيساً للشعبة قبل أربعة أعوام.

ففي شهر مارس 2015؛ أبدى رئيس شعبة الأمن السياسي الأسبق اللواء رستم غزالي (مواليد قرفا 1954) اعتراضه على تسليم قيادة العمليات بجبهتي القنيطرة وهوران إلى الميلشيات اللبنانية والإيرانية، وظهر في شريط مصور يبرر إقدامه على نسف قصره في بلدته "قرفا" بحجة منع تحوله إلى مقر عمليات للميلشيات الإيرانية، ورفضه الانصياع لتعليمات رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق اللواء رفيق شحادة (مواليد جبلة 1954) المكلف من قبل اللواء ماهر الأسد بسحب عناصره من حوران ووضعهم تحت إمرة "الحرس الثوري" الإيراني في جبهات أخرى، ما أدى إلى اشتباك بالأيدي نتج عنه مقتل اللواء رستم غزالي.

وتحدثت المصادر آنذاك عن وقوع خلاف بين الشقيقين بشار وماهر حول معالجة أزمة الصراع بين قادة الأجهزة الأمنية، ولجوء بشار إلى حل وسط يقضي بعزل رئيسي جهاز الأمن السياسي وشعبة الاستخبارات العسكرية، وتعيين اللواء محمد محمود محلا (مواليد جبلة 1959) خلفاً لرفيق شحادة، ونزيه حسون (مواليد القريا بالسويداء) بديلاً عن رستم غزالي رئيساً للأمن السياسي.

ومنذ تعيينه رئيساً لشعبة الأمن العسكري؛ برز اللواء محمد محمود محلا كأحد أبرز الضباط المتحمسين للمشروع الإيراني، حيث أقام علاقات وطيدة مع القادة العسكريين الإيرانيين أثناء خدمته الطويلة في ملاك الحرس الجمهوري، وفي شعبة الأمن السياسي، قبل تعيينه نائباً لرئيس ثم رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية، حيث اشترك عناصره مع الميلشيات الإيرانية في ارتكاب العديد من المجازر في العمليات العسكرية بالخطوة الشرقية وجنوب دمشق، ما أدى إلى إدراجه في قوائم العقوبات البريطانية والأوروبية والأمريكية.

إلا أن الدور الذي اضطلع به اللواء محلا في الأشهر الثمانية الماضية؛ أثار الكثير من الجدل في الأوساط الاستخباراتية الدولية، حيث عمد إلى تغيير ولائه ليصبح ضمن الضباط المحسوبين على موسكو، وسعى إلى إضعاف النفوذ الإيراني، وإلى استهداف العناصر المحسوبة على ماهر الأسد في الجنوب السوري.

ومنذ إبرام اتفاقيات "التسوية" مع فصائل الجنوب (يوليو 2018)؛ أصبح اللواء محلا أحد أبرز أعمدة المشروع الروسي لبسط السيطرة على بعض الأجهزة الأمنية، ومراقبة أعمال بعض فروعها، وضبط تجاوزات القوى الرديفة، وكف يد الميلشيات التابعة لإيران، وتعزيز شبكة الضباط المناوئين لها.

وتعاون محلا بصورة وثيقة مع اللواء محمد خالد رحمون (مواليد خان شيخون 1957) الذي تم تعيينه وزيراً للداخلية في شهر نوفمبر الماضي بضغط من موسكو، ومع مدير شعبة المخابرات العامة اللواء محمد ديب زيتون (مواليد الجبة بالقلمون عام 1951) المقرّب من موسكو منذ أيام الرئيس السابق حافظ الأسد، ومع رئيس المخابرات الجوية اللواء جميل الحسن (مواليد القرنية بحمص عام 1952)، المقرّب كذلك من الروس.

ومن خلال هذه الشخصيات القيادية في أجهزة الأمن؛ شنت القيادة الروسية حملة ضد مناوئها، شملت عمليات الاعتقال والنقل والتوقيف عشرات الضباط والموظفين، في إطار "مكافحة الفساد" وتفكيك القوات الرديفة، حيث تم اعتقال ضباط في الأمن الجنائي وفي إدارة الجمارك أغلبهم من المقربين من ماهر الأسد، وتم توجيه تهم إليهم بإدخال حبوب مُخدرة إلى سوريا.

كما صدرت أوامر بإجراء تنقلات لعشرات الضباط من مُختلف الفروع الأمنية، ومن مناصب إدارية لدى مختلف أجهزة المخابرات إلى أخرى في الجيش والأركان، بهدف تفكيك المنظومات الموالية لإيران، والتي تديرها شخصيات تابعة لـماهر الأسد، وخاصة في صفوف الأمن العسكري الذي تم إبعاد العديد من ضباطه نتيجة تورطهم في عمليات الجريمة المنظمة، وشملت العمليات ضباطاً في فروع المخابرات العسكرية الأربعة بدمشق: "فرع فلسطين"، و"فرع الدوريات"، و"فرع التحقيق"، و"فرع المُداهمة".

في هذه الأثناء؛ قامت لجنة مكافحة الفساد -التي ضمت سبع ضباط يرأسهم عميد يشغل منصباً رفيعاً في الاستخبارات العسكرية- بجولات تفتيشية على القطع والتشكيلات، وأسفرت عمليات التفتيش عن حملة اعتقال في صفوف الضباط الذين أرسل بعضهم إلى سجن سيدنايا العسكري، للتحقيق معهم من قبل "لجنة مُشتركة" بين الروس و"الأمن الوطني" في قضايا تتعلق بالتعامل مع الفصائل وتهريب العملة خارج البلاد، والإتجار بالبشر والآثار، ما أثار موجة من الاحتقان في صفوف القيادة المقربة من ماهر الأسد وحلفائه الإيرانيين.



تغيير الولاءات ومقاومة محلا في حوران

ونظراً لاحتدام المنافسة الروسية-الإيرانية في الجنوب السوري، وما نتج عنها من تدهور أمني في حوران والسويداء؛ فقد أوكلت إلى اللواء محمد محلا مهمة القيام بجولة لتخفيف الاحتقان الناتج عن الزيارة السابقة للواء جميل الحسن الذي طاف مدن وبلدات درعا (أكتوبر 2018)، مهدداً وجهاءها من مغبة الامتناع عن إرسال أبنائهم المتخلفين عن الخدمة العسكرية، ومتوعداً أهالي درعا "بالنار"، ثم أتبع زيارته بحملة اعتقالات طالت نحو 500 شخص أغلبهم من الذين أجروا مصالحات مع النظام ويحملون "بطاقات تسوية".

وبدلاً من تهدئة الأمور؛ أثارت زيارة اللواء محلا (فبراير 2019) المزيد من اللغط، حيث رافقه في بعض لقاءاتها الضابط الروسي ألكسندر زورين، واجتمعاً مع قادة فصائل المعارضة في مدينة "إنخل" شمالي درعا، وعلى رأسهم عثمان السمير قائد "ألوية مجاهدي حوران"، وعماد أبو زريق قائد "جيش الثورة"، الذي عاد من الأردن بتنسيق مع رئيس "الأمن العسكري" في المنطقة الجنوبية العميد لؤي العلي، بالإضافة إلى: أبو كنان القصير، وأبو حيان حيط، القياديين السابقين في "جيش الثورة"، ومحمود البردان القيادي السابق في "جيش المعتز"، ودار الحديث عن سبل تشكيل فصيل عسكري جديد يرأسه أبو زريق بدعم من روسيا ومن دول إقليمية، بهدف تقليص نفوذ إيران في المنطقة.

كما التقى اللواء محلا في مدينة بصرى الشام بأحمد العودة، قائد "لواء الجنوب" في "الفيلق الخامس"، ومعه عدد من قادة "التسويات"، ودار الحديث مرة أخرى (بحضور زورين) حول سبل إيقاف التمدد الإيراني العسكري والمدني في الريف الشرقي من درعا، وخاصة في المناطق التي يتمركز فيها "الفيلق الخامس" المدعوم روسياً، وإيجاد آلية لإعادة أهالي بصرى الشام من الشيعة إلى المدينة، بعد دراسة ملفاتهم الأمنية، وإعادة العائلات التي لا تربطها علاقات بميلشيا "حزب الله" اللبناني وإيران.

كما تمت مناقشة مشروع حل "لواء الجنوب" التابع للفيلق الخامس، وإنهاء عقود كافة منتسبيه بتهم الفساد وبيع الأسلحة والذخائر لقوات محسوبة على إيران، وتشكيل فيلق سادس ضمن النطاق الجغرافي للجنوب السوري، لحفظ أمن المنطقة، وإخراج الميليشيات الإيرانية، وتجنيد أكبر عدد ممكن من السكان في صفوفه.

ووفقاً لمصادر محلية سربت تفاصيل ذلك اللقاء؛ فقد لقيت فكرة "الفيلق السادس" قبولاً لدى اللواء محلا وزورين، حيث أكد محلا أن وقف التمدد الإيراني هو أولوية للجميع، ووعده بتشكيل جسم عسكري جديد لأبناء الجنوب، وفصل مقاتلي النظام عنهم، وخصوصاً أولئك الذين ينتمون إلى "الفرقة الرابعة" المقرية من إيران.

وسرعان ما أثارت تلك الزيارة لغطاً كبيراً في صفوف فصائل درعا، حول إمكانية تورط عماد أبو زريق في التنسيق مع المخابرات العسكرية لتشكيل جسد سياسي يستوعب شباب حوران في تشكيلات تابعة للنظام بحجة واهية هي "مقاومة المد الإيراني".

وزادت تلك الشكوك عقب عودة أبو زريق من الأردن، وقيامه بجولات مكوكية في كافة أرجاء محافظة درعا، معيداً بناء علاقات مع قادة سابقين في فصائل درعا، بهدف استقطابهم إلى تشكيله الجديد، كما تواصل مع قادة سابقين غادروا سوريا محاولاً إقناعهم بالعودة والانضمام لتشكيله المزمع، والذي ينوي نشره في معظم بلدات المحافظة.

واستفاد أبو زريق في هذه الأثناء من التسهيلات التي قدمها له العميد لؤي العلي، والمتمثلة في فتح خط لوصول المازوت والدخان المهرب من دمشق إلى بلدة نصيب، ومنها يُصار إلى تصريف البضائع تهريباً عبر جمرک نصيب إلى الأردن أو إلى توزيعها في بلدات محافظة درعا، وضمن عدم مصادرة النظام لها في أماكن بيعها، والسماح له باستيراد بضائع أجنبية من الأردن بتنسيقٍ مع أمين جمرک نصيب، وإعفاء هذه البضائع من الرسوم الجمركية.

وحذرت مصادر مطلعة من مخاطر الانجرار خلف تلك الخطة، خاصة وأن اللواء محلاً قد عُرف في مراحل سابقة بولائه للإيرانيين، وإمكانية أن يكون قائد المخابرات العسكرية يعمل على خطة تستغل هواجس الجيران الأردنيين (وحلفائهم الخليجيين) لتوفير التمويل اللازم لإعادة تشكيل جيش النظام وتأهيل مؤسساته الأمنية بحجة "مواجهة المد الإيراني"، واستمالة أبناء المحافظة للانخراط في صفوف قوات النظام، مستفيداً من قدرة الفصائل على لعب دور الوسيط والمنسق بين الأهالي والفعاليات الشعبية في درعا من جهة، والأمن العسكري من جهةٍ أخرى، حيث تمثل الهاجس الأكبر لدى اللواء محلاً في إنهاء مظاهر مناوأة النظام، خاصة بعد المظاهرات التي شهدتها المحافظة مؤخراً.



صراع الأجهزة الأمنية في الجنوب السوري

وفي الوقت الذي ساد فيه الغموض وكثر الجدل (المحلي والإقليمي) حول مشروع اللواء محلاً؛ كان من الواضح اندلاع صراع أمني حقيقي في محافظة درعا، حيث وعد محلاً بالإفراج عن نحو 30 معتقلاً لدى الأمن العسكري متجاهلاً عشرات المعتقلين في بقية الأجهزة التي ردت على مبادرة محلاً بشن حملة اعتقالات تزامنت مع زيارته في شهر فبراير الماضي، حيث سجل "مكتب توثيق الشهداء بدرعا" 213 حالة اعتقال، من ضمنهم 26 قيادي في الجيش الحر، قُتلوا تحت التعذيب بعد إبرام التسوية مع النظام، وتحدث مسؤول روسي في هذه الأثناء عن تقدم السكان بأكثر من 500 طلب إلى المركز الروسي للمصالحة في فرع محافظة درعا لمعرفة مصير أقاربهم.

وبدت مظاهر الخوف والتوتر واضحة لدى الأمن العسكري أثناء الزيارة؛ إذ لم يدخل الوفد بلدة "طفس" (24 فبراير) إلا بعد انتشار عناصر الأمن في كل الأزقة والشوارع، واعتلاء القنطرة أسطح المباني، وزيادة عدد العناصر في الحواجز العسكرية القريبة.

ويبدو أن جولة محلاً لتهدئة الأوضاع لم تكن ناجحة؛ إذ شهدت درعا وطفس، عقب مغادرته، خروج مظاهرات شعبية عارمة، كما ظهرت ملامح السخط الشعبي من خلال الكتابات والرسومات المناهضة للنظام على الجدران في مختلف مدن وبلدات المحافظة.

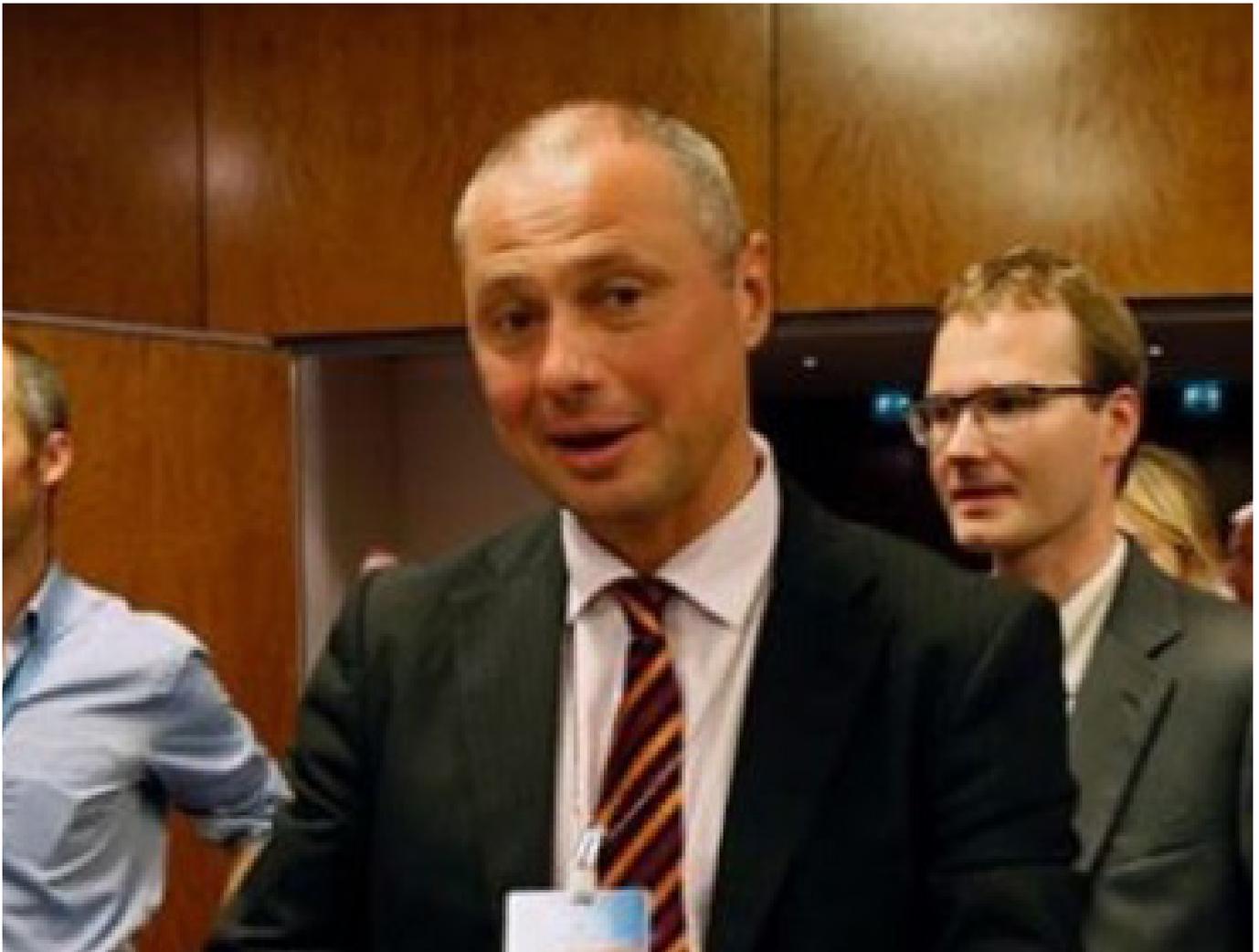
وتزامنت مظاهر السخط الشعبي مع تفشي ظاهرة الاغتيالات، ففي 26 فبراير؛ اغتال مجهولون القاضي السابق في محكمة "دار العدل" بحوران الشيخ علاء الزوباني في بلدة "اليادودة"، حيث أطلقت عليه عدة رصاصات أردته قتيلاً.

وجاءت عملية الاغتيال هذه وسط لغط حول مصير مختار "الكرك الشرقي" جهاد النعمة، والذي كان له الدور الأكبر في تسليم البلدة لقوات النظام، ودار الحديث عن إمكانية اختبائه عند أقارب له في دمشق خوفاً من الاغتيال.

وشهد شهر مارس تنامياً مقلقاً في حوادث الاغتيال، حيث سجل مكتب "توثيق شهداء درعا" نحو 15 عملية اغتيال في صفوف قادة المعارضة، كما قُتل رئيس بلدية اليادودة محمد أحمد المنجر أمام منزله برصاص مسلحين مجهولين، وتزامنت تلك الاغتيالات مع تنامي نشاط "المقاومة الشعبية" و"سرايا الجنوب"، اللتان شنتا هجمات نوعية تمثلت في: تصفية الملازم ناصر حسين العمّاري رئيس مفرزة الأمن العسكري بدرعا (11 مارس) في المليحة الشرقية بريف درعا الشرقي إضافة إلى مجموعة من مرافقيه بكمين نفذته "المقاومة الشعبية"، وتصفية رجل المخابرات الجوية رأفت النحاس بعد اختطافه في الريف الغربي للمحافظة منتصف شهر مارس الجاري.

وكانت أصابع الاتهام قد أشارت إلى رأفت متهمه إياه بتنفيذ عمليات اغتيال لصالح العقيد عمار الأسدي في فرع المخابرات الجوية بدرعا، حيث رجحت بعض المصادر أن تكون عملية اغتيال النحاس جزءاً من الصراع المحتدم بين أفرع الأمن المحسوبة على إيران والأخرى المحسوبة على الروس في درعا، حيث يعتبر النحاس من المحسوبين على الميلشيات الشيعية، وكان على خلاف قوي مع العقيد لؤي العلي رئيس فرع الأمن العسكري المحسوب على الروس، وتثور تكهنات بأن عملية اغتياله جاءت على خلفية الكشف عن مخطط لتصفية شخصيات مركزية تقف ضد مشروع التمرد الإيراني في ريف درعا الغربي.

وتزامنت عملية الاغتيال تلك مع تنفيذ عملية نوعية (15 مارس) ضد مفرزة المخابرات الجوية في مدينة داعل، حيث يتمركز عناصر المخابرات الجوية في مبنى الفرقة الحزبية بالحي الغربي، وسبق لهم أن قاموا بتنفيذ حملات اعتقال طالت عدداً من الشباب في المدينة التي شهدت عدة هجمات ضد قوات النظام.



ما الذي ينتظر اللواء كفاح ملحم؟

استقبل العديد من القادة الأمنيين خبر إقالة اللواء محلاً بالارتياح، وخاصة منهم الضباط المقربون من ماهر الأسد، وأولئك الموغلون في الفساد، وعلى رأسهم سفير النظام السابق لدى الأردن، والضابط في جهاز مخابرات النظام، اللواء بهجت سليمان الذي تعرضت إمبراطوريته المالية لضربات قاسية على وقع الحملات الأخيرة لمكافحة عمليات التهريب، حيث أكد في تغريدة له (25 مارس) أن إقالة محلاً وتعيين اللواء كفاح ملحم: "خطوة موفقة في الاتجاه الصحيح".

وتعاملت جهات أخرى بارتباك واضح مع تنحية محلاً وتعيين ملحم، حيث نشرت صفحة "حزب البعث العربي الاشتراكي - فرع حمص - شعبة المدينة الأولى" تدوينة يوم الأحد (24 مارس) بشأن تكليف اللواء كفاح ملحم رئيساً لشعبة الأمن العسكري، ثم حذفها في اليوم التالي، فيما يعكس حالة من الارتباك.

ويأتي تعيين اللواء كفاح ملحم في محاولة من بشار الأسد لاحتواء أزمة مع طهران على خلفية الإجراءات التي قام بها اللواء محلاً، والتي أثارت لغطاً في المجتمع الأمني الاستخباراتي الغربي وكذلك في عمان وتل أبيب وبعض العواصم العربية التي كانت ترغب في استقطاب بشار الأسد، وفك عزلته الإقليمية والدولية، وشرعنة نظامه وإعادة تأهيل مؤسساته الأمنية والعسكرية مقابل التخلص من النفوذ الإيراني.

جدير بالذكر أن اللواء ملحم (مواليد جنينة رسلان بطرطوس)، ينحدر من خلفية شبيهة لسابقه محلاً؛ إذ إنه خدم في الحرس الجمهوري تحت إمرة باسل الأسد، ولدى وفاته نُقل إلى شعبة المخابرات العسكرية، وتنقل بين فروعها حتى أصبح نائباً لرئيس الشعبة (2015) ثم رئيساً للجنة الأمنية في المنطقة الجنوبية (2018)، ولديه سجل مروّع في ارتكاب شتى أنواع الانتهاكات ضد المدنيين أثناء عمله في "الفرع 248" (2011-2012)، وفي فرع الأمن العسكري بحلب (2012) حيث أشرف على تجنيد عصابات الشبيحة، واتهم بارتكاب عمليات خطف وابتزاز، كما أشرف على عمليات القتل والتعذيب التي تمت في فرع المخابرات العسكرية في مدينة حلب "الفرع 290"، واستمر على هذا المنوال لدى توليه رئاسة فرع الأمن العسكري باللاذقية، ورئاسته لفرع المعلومات بشعبة المخابرات العسكرية (2014-2015)، ما أدى إلى إدراجه في قوائم العقوبات البريطانية والأوروبية والكندية.

وبمثل هذا السجل الإجرامي؛ يبدو أن بشار الأسد قد ارتكب خطأً فادحاً يتمثل في النكوص عن محاولة تهدئة الاحتقان الشعبي في درعا، والتراجع عن دعم الحملة الروسية لإضعاف نفوذ ماهر الأسد وحلفائه الإيرانيين.

ونتيجة لتداخل الملفات وتشابكها؛ فإنه سيكون أمام اللواء ملحم ثلاث تحديات يتعين عليه التعامل معها:

1- كبح جماح العميد لؤي العلي (مواليد طرطوس) الذي يتمتع بخدمة طويلة في الأمن العسكري، وخاصة في الجنوب السوري، حيث عمل بفروع السويداء، وإزرع والصنمين ودرعا، وكان له دور بارز في عملية اقتحام الجامع العمري، وما تبعها من عمليات دهم واعتقال وتصفيات واسعة النطاق في شهري أبريل ومايو من عام 2011، وتورطه في إصدار أوامر بإطلاق النار على المدنيين، وتوثيق شهادات ضده بتصفية الجرحى من المتظاهرين، ومسؤوليته المباشرة عن الانتهاكات التي وقعت في بلدات صيدا والغارية الغربية والكرك الشرقي (2012)، وعن الانتهاكات المرتكبة في مختلف فروع الأمن العسكري تحت إشرافه، ما أدى إلى إدراجه في قوائم العقوبات الكندية والبريطانية والأوروبية.

وتتمثل المشكلة الأبرز بالنسبة لملحم في سعي النظام لمنحه الدور الأكبر في القطاع الجنوبي من البلاد، حيث يتمتع العميد العلي بنفوذ واسع في السويداء، ولديه علاقات وطيدة مع القادة الروس الذين يدعمونه في تولي ملف إضعاف الوجود الإيراني في درعا، ويعززون دوره في التوصل إلى تفاهات مع فصائل "التسويات"، حيث شارك في جميع اللقاءات التي عقدها اللواء محلاً وزورين لتشكيل جسد عسكري جديد، ويعتمد النظام عليه بصورة كبيرة في إعادة سيطرة الأمن العسكري على سائر أنحاء درعا.

ويُتوقع أن يعمل اللواء كفاح ملحم على إضعاف العلي واتباع سياسة أكثر عنفاً مع السكان، الأمر الذي سيفسد مخططات زورين، ويوقع بشار الأسد في مأزق الموازنة بين مصالح حلفائه الروس والإيرانيين في الجنوب السوري.

2- كبح جماح قاسم سليمان الذي يعمل بتفويض مباشر من مرشد الثور الإيراني علي خامنئي على تنفيذ خطة انتشار جديدة بالتعاون مع "حزب الله"، وتتضمن إنشاء تشكيلات "سرية" في محافظتي القنيطرة ودرعا، وتعزيز التعاون مع ماهر الأسد الذي يرغب في تقوية الفرقة الرابعة من خلال استقطاب شباب درعا والسويداء لأداء الخدمة العسكرية في ملاك الفرقة، وتشبيد مصانع لإنتاج الصواريخ، ودمج آلاف الضباط والمستشارين والمهندسين والفنيين الإيرانيين في تلك المصانع، وتنسيب المزيد من عناصر الميليشيات الإيرانية للفرقة الرابعة ومنحهم الجنسية السورية، فضلاً عن تشكيل ميليشيا جديدة من أبناء حوران يبلغ قوامها نحو خمسة آلاف مقاتل في منطقة اللجاة جنوبي البلاد، وذلك بالتزامن مع إنشاء بؤر نفوذ في الجنوب السوري من خلال شراء أراضٍ وممتلكات، ودفع بعض الموالين لإيران للتمثيل في مجالس الحكم المحلية، وتنشيط حركة التشييع عبر إنشاء "حوزات علمية" بحجة "تعليم الأطفال".

وفي مقابل اللغط الذي أثاره تكليف "أبو زريق" بإنشاء جسد عسكري رديف؛ سيشكل انتشار المزيد من القوات الإيرانية في المناطق الحدودية مع الأردن، وفي درعا واللجاة، مشكلة كبيرة بالنسبة لدول الجوار التي تبحث عن فرص للتعاون مع النظام بضمانات روسية، خاصة وأن نفوذ القادة الروس بدأ بالتراجع في ظل مغامرة بشار الأخيرة المتمثلة في زيارته المفاجئة إلى طهران (25 فبراير)، ودعمه لاجتماع رئيس الأركان الإيراني محمد باقري مع نظيره السوري والعراقي في سوريا (17 مارس) لإقرار إستراتيجية تصعيدية يقوم بها الحكم في إيران رداً على التحولات الروسية إزاء الملف السوري.

3- كبح جماح الكولونيل ألكسندر زورين، المندوب الروسي في مفاوضات حلب (2016) وحمص (2018) وعزّاب اتفاقيات المصالحة والتسوية في كل من الغوطة (أبريل 2018) ودرعا (يوليو 2018)، والذي يشغل منصب مبعوث وزارة الدفاع الروسية إلى مجموعة العمل الدولية (ISSG)، التي تتخذ من جنيف مقراً لها، وتعمل على قضايا وقف إطلاق النار واتفاق الأعمال العدائية في سوريا والقضايا الإنسانية. ويعمل زورين بصورة وثيقة مع وزير الخارجية سيرغي لافروف فيما يتعلق الشأن السوري، ويعد من أبرز مهندسي اتفاق "كيري-لافروف" (سبتمبر 2016)، ويصنف على أنه من الضباط الروس الذين يميلون إلى إبرام صفقة مع واشنطن في معزل عن إيران، فبالإضافة إلى علاقاته مع الأميركيين؛ لزورين الدور الأبرز في إقصاء الإيرانيين عن مسرح الأحداث في كل من حمص والغوطة ودرعا، حيث أصر على استبعادهم من العمليات الميدانية أو التفاوضية ما أغضب قادة الميليشيات الذين لم يجدوا بداً من الانصياع.

وتكمن المشكلة بالنسبة للنظام في أن زورين يثير حساسيات الإيرانيين بصورة ملحوظة في الآونة الأخيرة بدرعا، ويتصرف بصلاحيات واسعة، ويفرض كلمته على أجهزة الأمن، حيث نقل عنه في إحدى الجلسات قوله: "الكلمة العليا في سورية بيدي ويد اللواء علي مملوك، لا توجد سلطة أعلى منا في سورية إلا الله"، دون أن يذكر بشار الأسد ضمن منظومة أصحاب النفوذ بدمشق.

وسيكون من أكبر التحديات بالنسبة للواء ملحم التعامل مع شخص يستفز الإيرانيين ويتمتع في الوقت نفسه بصلاحيات واسعة لدى وزارتي الدفاع والخارجية الروسيتين، كما يدعي أن لديه صلات مباشرة مع الكرملين. ويرى البعض أن زورين يقف خلف تسريبات الصور التي حطت من قيمة بشار الأسد في الآونة الأخيرة، وعملية إزالة صور بشار الأسد ووالده من البوابة الرئيسية وحتى النقطة "الصفرة" المقابلة لبوابة الأردنية في معبر نصيب (27 مارس 2019)، وإزالة صور بشار وشقيقه ماهر وزعيم ميلشيا "حزب الله" اللبناني حسن نصر الله في أحياء حلب الشرقية.

Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

البحوث والدراسات

أبحاث ودراسات متخصصة تستند إلى الرصد العلمي
والميداني لأهم التطورات السياسية والاقتصادية
والاجتماعية وتحديات الهوية وإدارة العلاقات البينية في
المنطقة العربية.

الأحد 31 مارس 2019

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات
السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في
الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات
نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية،
بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com